

# فقدان الملكية والنزوح في ليبيا

رودري س. وليمز

تشكل انعدام القدرة على الوصول إلى المساكن والأراضي والممتلكات التي كانت تعود للنازحين قبل نزوحهم عائقاً لا يستهان به أمام تحقيق الحلول المستدامة لمعظم النازحين في ليبيا، فالنزوح وفقدان الملكية لا يمكن فصلهما عن الإرث الذي خلفته حقبة القذافي.

متخوفة من أن تجد نفسها معرضة لخطر الوقوع في مشكلة النزوح المطول. ومع أن قضايا الملكية ما زالت مصدراً ثانوياً للقلق مقارنة بالرغبة في تحقيق الأمن الأساسي فإن النازحين الذين حصلوا على بيوتهم بموجب القانون رقم ٤ يخشون فقدان حقوقهم القانونية نتيجة غيابهم في النزوح. وفي غضون ذلك فإن أكثر المشكلات وضوحاً تتعلق بمخيمات النازحين التي أقيمت عموماً في مواقع المشروعات الإنشائية نصف المكتملة، والمباني الحكومية وقرى المنتجعات. وإن انعدام وجود أساس قانوني واضح لإشغال هذه المواقع يشكل جملة من المخاطر الواضحة على السكان خاصة إذا أخذ بالاعتبار أن مثل هذه المواقع قد يُقدّم بها مطالبات من الشركات الأجنبية العائدة إلى ليبيا. ونتيجة غياب أمن الملكية ذاك، يبقى النازحون عاجزين عن إجراء التحسينات الأساسية اللازمة ليضمنوا لأنفسهم ظروفًا من الكفاية الأساسية. عدا عن ذلك فقد تعرضوا لتي تهديدات بالطرد والإخلاء وقد نفذت هذه التهديدات في بعض الحالات.



شارع طرابلس، مصراتة

هناك آخرون من النازحين يُعتقد أنهم يعيشون في إسكانات خاصة إما مع العائلات أو الأصدقاء أو بالأجرة. أما التجارب في البيئات الأخرى فتشير إلى أنه ما لم يكن النازحون في المساكن الخاصة قادرين على الاندماج و إيجاد وظائف للعمل فمن المحتمل جداً أن يستنزفوا كل ما لديهم من موارد وسمعة ثم يجدوا أنفسهم عرضة للطرد من سكنهم الحالي دون أن يكون لهم خيار واضح للعودة إلى ما كانوا عليه.

وأياً كان التضافر بين العودة والإستراتيجيات المحلية التي يدفعها الاندماج لحل النزوح في ليبيا، لا بد من التنسيق بين تلبية حقوق النازحين في الانتصاف نتيجة خسارتهم لممتلكاتهم من جهة مع الجهود الأوسع نطاقاً والمبدولة للتعامل مع الإرث الذي تركه نظام القذافي بخصوص العلاقات المملكتة المتنازع عليها من جهة أخرى.

من وجهة نظر معايير مرحلة ما بعد النزاع يمكن القول إن في ليبيا عدداً قليلاً نسبياً من النازحين، لكن كثيراً من هؤلاء النازحين هم فيهم مجتمعات هُجرت بأكملها يواجهون احتمال وقوعهم في مأزق النزوح المطول. فبالنسبة للأسر التي ما زالت نازحة في مدنها وبلداتها بعد أن دمرت الحرب مساكنها فإن الحلول المستدامة تعتمد اعتماداً كبيراً على إعادة الإعمار. أما بالنسبة للنازحين الذين هُجروا بعيداً عن مواطنهم الأصلية، فإن عدم قدرتهم على الوصول إلى مساكنهم وممتلكاتهم التي كانت تعود إليهم قبل الحرب إنما هي مظهر من المظاهر الكبيرة لحالة انعدام الأمن التي يمكن القول بأنها سدت جميع الطرق للعودة حتى يومنا هذا. وفي معظم الحالات يواجه النازحون أيضاً انعدام الأمن الكبير من جهة لامتلاكهم الأماكن التي يعيشون فيها في مواقعهم الحالية.

وهناك وراء كل من حالة انعدام الأمن التي يواجهها النازحون والمصاعب التي يعانون منها في الوصول إلى ممتلكاتهم ما قبل الحرب أسئلة تثار حول قضايا أوسع نطاقاً تشمل تحديداً على إعادة التوزيعات الكاسحة للممتلكات التي نفذها نظام القذافي من خلال إطلاق موجات من المصادرة للممتلكات وتقديم التعويضات الجزئية. ومع أن المجلس الانتقالي الوطني الليبي ينظر إلى تلك التصرفات على أنها غير مشروعة فإن هناك إقراراً واسع النطاق بأن أي محاولة سابقة أوانها لإلغاء تلك التصرفات سوف تعرض البلاد لخطر اهتزاز استقرارها. وفي حين أن النازحين وبعض اللاجئين في ليبيا قد يكونوا من أكثر الفئات تأثراً مباشرة بقضايا الممتلكات التي تعود إلى الحقبة الماضية فإن كل قاعدة شعبية في البلاد وكثيراً من المهجرين في الشتات لهم مصلحة في تسوية تلك القضايا.

لقد أمم نظام القذافي الممتلكات الأجنبية وأعاد توزيع الممتلكات التي كان يملكها لبييون. فعلى سبيل المثال، نص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ على تحويل جميع المستأجرين إلى مالكيين للبيوت والأراضي التي كانوا مستأجرين لها. وفي فترة لاحقة بذلت الجهود لتنظيم ذلك الإجراء وإنفاذه ومن ذلك على سبيل المثال إحراق قيود تسجيل الممتلكات عام ١٩٨٦ في الساحات الرئيسية للمدن الليبية وبعدها ظهرت جهود معاكسة جزئياً لتلك السياسة حيث سعت إلى إعادة الحقوق لأصحابها وتعويض الأشخاص عن ممتلكاتهم المصادرة وكانت تلك الجهود مستمرة إلى حين اندلاع الانتفاضة الشعبية. أما علاقات الممتلكات في عهد القذافي فقد كانت إشارة إلى مشكلة اضمحلال الدولة وتقويض حكم القانون وكان محصلة أثر ذلك انعدام الثقة في حكم القانون والمؤسسات الحكومية العامة.

## عدم القدرة على العودة تعني عدم القدرة على البقاء

خلال الانتفاضة الشعبية، لحق بعض المدن والبلدات دمار كبير، كما تعرضت مجتمعات بأكملها إلى التهجير الجماعي. وعموماً فإن النازحين إما أنهم الذين نزحوا مؤقتاً ضمن مجتمعاتهم نتيجة الدمار الذي لحق بيوتهم أثناء الحرب، أو مجموعات كبيرة أو مجتمعات هُجروا وفقدوا القدرة على العودة نتيجة المعارضة من مجتمعات مواطنهم الأصلية التي كانت

رودري س. وليمز rcw200@yahoo.com مستشار لحقوق الانسان في استكهولم/  
السويد وهو مؤلف لمدينة تيرانوليوس http://terraonullius.wordpress.com